على جامعة الدول العربية التصدي لملف المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في قمة تونس

تونس 29 مارس 2019

بمناسبة اجتماع قادة الدول الأعضاء في القمة العربية المعتزم عقدها يوم 31 مارس 2019 في تونس، دعت اللجنة الدولية للحقوقيين الدول الأعضاء لوضع ملف حقوق الإنسان والمساءلة عن الانتهاكات في مقدمة أجندة القمة.

وبشكل محدد، حثّت اللجنة الدولية للحقوقيين القمة العربية على اتخاذ خطوات فورية نحو مراجعة النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان بما يتوافق مع المعايير الدولية لتسهيل ولوج ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة إلى العدالة.

"شهدت المنطقة العربية مؤخراً تصاعدا في انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، بما في ذلك الإعدام خارج نطاق القضاء، والاختفاء القسري، والاعتقال التعسفي، والتعذيب وغيره من أشكال المعاملة القاسية." علق سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين. "إن المنطقة في حاجة ملحّة لآلية قضائية ذات استقلالية ومصداقية لضمان العدالة في حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب بدون مساءلة."

كما نادت اللجنة الدولية للحقوقيين المشاركين الآخرين في القمة بأن يجعلوا ملف حقوق الإنسان من أولياتهم في النقاش مع الدول الأعضاء. وتتضمن قائمة المشاركين المتوقع حضورهم من خارج الجامعة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيرس، ومسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي فيدريكا موجريني، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي موسى فقي، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي يوسف العثيمين.

وتعرف العديد من دول المنطقة انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوق الإنسان، بما في ذلك حالات التعذيب، والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي في مصر، والهجوم على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك قضية الاختفاء القسري وقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، وكذلك الملاحقات القضائية للمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين في المنطقة.

ويتحمل المدنيّون العبء الأكبر من الانتهاكات والجرائم المرتكبة من قبل الحكومات والجماعات المسلّحة في اليمن، وسوريا، وليبيا وفي سياق النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

"لا ينبغي على الزعماء الدوليين حضور القمة والاكتفاء بمتابعة أجندة دول الجامعة الأعضاء المنتهكة لحقوق الإنسان التي سوف توجه القمة بدون أدنى شك نحو دعم أنظمتها الشمولية على حساب الضحايا." علق بنعربية. "بدلاً من ذلك، ينبغي عليهم حث أعضاء جامعة الدول العربية على ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة، بما في ذلك من خلال مراجعة نظام المحكمة العربية لحقوق الإنسان وبعد ذلك العمل على تفعيله."

وقالت اللجنة الدولية للحقوقيين أنه يجب أن تتضمن عملية مراجعة النظام الأساسي مشاركة ذات نطاق واسع لذوي الشأن من مجتمع مدني، وقضاة، وأكاديميين، ونقابات المحاميين وضحايا الانتهاكات.

للتواصل:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا لدى اللجنة الدولية للحقوقيين ت: 0041229793817

البريد الالكتروني: said.benarbia@icj.org

معلومات مرجعية عن الموضوع:

تمت الموافقة على نظام المحكمة العربية لحقوق الإنسان الذي يهدف إلى تأسيس محكمة إقليمية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية من قبل المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في 7 سبتمبر 2014، لكنه لم يدخل بعد حيز التنفيذ.

وقامت اللجنة الدولية للحقوقيين بتحديد مواطن الخلل في مسودة النظام في تقريرها حول الموضوع وخلص التقرير إلى أن نظام المحكمة لا يسمح للضحايا أنفسهم بتقديم الشكاوى مباشرة للمحكمة، ما يجعل الولوج للعدالة عبارة عن وهم. إضافة إلى ذلك، لا يوفر النظام ضمانات كافية لاستقلال وحياد المحكمة أو إجراءات كافية لحماية مقدمي الشكوى أو ممثليهم أو الشهود؛ كما لا يلزم المحكمة بتفسير الميثاق العربي في ظل التزامات القانون الدولي لحقوق الإنسان.